

هؤلاء القلة يقابلهم من يرى الاحتلال مسؤولاً عن التدهور الأمني ورعاية الإرهاب في العراق. إذاً، الانسحاب الأميركي حاصل، وقبل عطلة عيد الميلاد المقبل، كما قال الرئيس

الأميركي أوباما مساء الجمعة الماضي. لكن، ماذا عن السفارة/ القاعدة الأميركية في بغداد ورجال واشنطن الذين استوطنوا الوزارات والمناصب؟

لغوم وتركة ثقيلة

قواعد لا يسري عليها القرار

جمال محمد تقي*

لا يختلف اثنان في العراق على أن الأميركيين يريدون استمراراً لبقائهم العسكري فيه، حتى لو ناقض ذلك أي وعود سابقة أو اتفاقات مبرمة أو برامج انتخابية للاستهلاك الداخلي الأميركي، أو خطابات لترطيب خواطر العراقيين. ومن نافلة القول إن الفضل في ذلك الإجماع العراقي يعود إلى الأميركيين أنفسهم، فكل أحاديث مسؤوليهم الذين زاروا العراق خلال السنة أشهر الأخيرة كانت تصب في ذلك الاتجاه. كذلك فإن عدم حسم أي قضية عالقة

سد فراغ القوات المنسحبة عبر منتسبي شركات الحماية الخاصة الأميركية

من القضايا الملحة، وتركها للقائمين عليها هو أسلوب أميركي مكرر يخدم توجههم القاضي بالبقاء، بحجة ضمان عدم انزلاق الوضع برمته نحو الهاوية من تلك القضايا العالقة لدينا عدم الجدية في تسليح الجيش العراقي وتدريبه، والاستمرار في تفخيخ العلاقة بين بغداد واربيل، وتعتمد حالة التراخي أمام تزايد النفوذ الإيراني لجعل تدخل إيران مدعاة لإثارة الذعر الطائفي بين أبناء الشعب، ومن ثم التلاعب الموسمي بالأوضاع الأمنية سلباً وإيجاباً، ورفع اليد عن وعود إعادة الإعمار، والتوصل الناعم من موضوع إخراج العراق من تحت

والعسكرية، وكذلك تمّ خلسة وعلى نحو مشبوه تمرير اتفاقيات بين العراق وحلف الناتو، ومن دون أن يثير الإعلام المحلي أية أسئلة حول الموضوع.

إذا كانت أميركا وتوابعها وأصدقائها قد بنسوا من إقناع الشعب العراقي بفائدة الوجود الأميركي ليقبله، فهم لم يياسوا من إرهابه ليقبله. وبالفعل، يمكن أن نكتشف شعوراً متزايداً بين المؤيدين للوجود الأميركي بأنهم إنما يقبلون خوفاً من بطش واشنطن، وليس اقتناعاً بهم. أحد المدافعين عن بقاء القوات الأميركية يصف الأمر على النحو الآتي: «وجود القوات الأميركية في العراق قد يؤدي إلى مزيد من الاستقرار، ويعزز العملية السياسية، عندما تشعر الولايات المتحدة بالأطمئنان إلى توجه العراق نحو علاقة استراتيجية معها». وهو يكشف أن الموضوع ليس لحماية العراق من أخطار ما، بل الهدف هو طمأنة أميركا إلى أننا سنكون «لطفاً» دائماً، ومرتبطين بـ«علاقة استراتيجية» معها، «علاقة» تقدر هي أنها لا يمكنها أن تقنعنا بها إلا بوجود قوات عسكرية تخيفنا بها، إن رفضنا تلك العلاقة يوماً، أو طلبنا تغييرها. قوات تستطيع أن تحدد بواسطتها تفسيرها للبنود وشروط تنفيذها، وكل ما ترك غامضاً في المنطقة الرمادية في الاتفاقات.

أميركا إذاً تكشف وجهها القبيح تدريجاً، لكي لا يتسبب بصدمة كبيرة، ويتسلل الخوف إلى تفكير الناس تدريجاً وتبدو المبررات التي يقدمها الخوف «أسباباً» منطقية للقبول بما يريده الأميركيون في نهاية المطاف.

* كاتب عراقي

بعض القواعد وتنظيمها ودمجها بعضها مع بعض، وسيجري الاستغناء عن بعضها الآخر. لقد بنى المحتل في العراق قواعد من نوع آخر، وحفر خنادق لا يعسكر فيها العسكريون، بل ليتهاجت إليها الطائفيون والمناطقيون من الأتباع ليغذوا انقلاباً على المنظومة القيمية للوطنية العراقية، لتحل محلها قيم المكونات المتغالبية. مكونات ستكون الحلقة المركزية المعتمدة في المشروع الاحتلالي لما بعد الانسحاب العسكري الكلي، لأن «فصفاً» المجتمع العراقي إلى مكونات غير متجانسة تندفع إلى مصير التصادم الذي يتوسل استدعاء الحماية من الخارج، هي المحصلة الأكثر خطورة في كل تداعيات عملية الاحتلال برمتها. ونتيجة للأزمة المالية الخانقة التي يمر بها الاقتصاد الأميركي، سيجري تخفيف نفقات الوجود الاحتلالي الرسمي في العراق من خلال ترشيح العدد الباقي إلى ما دون النصف، وتحميل الميزانية العراقية جزءاً من التكاليف. وستنفق الأموال العراقية أميركياً من خلال تركيز عطاءات مناقصات التسليح على شركات أميركية محترفة، ومن خلال سد فراغ القوات المنسحبة بمنتسبي شركات الحماية الخاصة الأميركية، التي لا تؤدي خدماتها للحكومة العراقية، إلا بمقابل مالي ضخم.

* كاتب عراقي

طائفة البند السابع. كذلك يجب ألا ننسى عدم المبالاة بالتصرفات الاستفزازية التي تقوم بها الكويت، فيما كان الأميركيون أنفسهم يزيدون من تهديداتهم لسوريا مثلاً، بحجة تأثير موافقها السلبية على استقرار الوضع العراقي. هم بغضون الطرف عن تدخلات الكويت وتركيا وإيران، لغاية في نفس يعقوب، غرضها الأساسي إحداث مزيد من التعقيدات واتخاذها ذرائع لإطالة عمر البقاء الأميركي في العراق. السفارة الأميركية في قلب بغداد هي قاعدة أميركية ثابتة، وهي أكبر سفارة لتلك الدولة في العالم، يعمل فيها ما يقارب من 10 آلاف عسكري ومدني. فيها قاعدة جوية صغيرة ومركز استخباري متقدم وقوات خاصة. أما القنصليات الخمس المنتشرة في شمال العراق ووسطه وجنوبه، فهي الأخرى قواعد ثابتة، لكنها بحجم أصغر من قاعدة بغداد. إضافة إلى تلك القواعد التي يختلط فيها العمل الدبلوماسي بالاستخباري والعسكري، هناك قواعد عسكرية صرفة تتخصص في السيطرة على الأجواء العراقية وعلى كل الأنشطة الرادارية، وأخرى متخصصة في عمليات الكوماندو، وأخرى في الإسناد. ومعظم تلك القواعد العسكرية موزعة حالياً قرب مطارات المحافظات التي توجد فيها القنصليات الأميركية. ذلك إضافة إلى المعسكرات ذات المعدات الثقيلة، وهي أربعة رئيسية موزعة على بغداد والبصرة والموصل وصلاح الدين، وفرعية موزعة على الناصرية والكوت والحلة وكركوك واربيل. إن الانسحاب القادم لا يشمل كل تلك القواعد، ولا كل القوات البالغ عددها حالياً حوالي 50 ألف عسكري، بل سيعيد توزيع

خروجهم ليس باختيارهم

صباح علي الشاهر*

بعد ساعات من إسقاط النظام السابق في التاسع من نيسان 2003، ظهر مواطن عراقي على شاشة الجزيرة ليصرخ بوجه الأميركيين: «صدام وأسقطتوه، خلصتونا منه، فلماذا أنتم باقون، ارحلوا!». كان لموقف المواطن العراقي مغزى، وإشارة ذات دلالة. بعد أيام قليلة، كانت نعوش الجنود المفلوطة بالعلم الأميركي تُنقل سراً من العراق إلى أميركا، إيداناً بانطلاق أسرع مقاومة احتلال في التاريخ.

سيتأثر النفوذ الأميركي في أفغانستان والعراق بالخروج من بلاد الرافدين

لم يكن قتلى الجنود الأميركيين بسبب مواجهتهم للجيش العراقي أو قلوله، فالجيش ترك سلاحه في أرض المعركة، وغادر الميدان، وكذلك فعل عناصر الشرطة، والموظفون كافة. فجأة أصبحت البلاد بلا حكومة، وبلا سلطة من أي نوع. لماذا تلاشى الجيش من دون مقاومة، ومن دون مفاوضات، ومن دون إعلان استسلام حتى؟ كيف يمكن قائد الجيش، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، وقادة الصفوف، وقادة الفيالق ترك أتباعهم، المكلفين بقيادتهم، بدون توجيهه وبلا أوامر، يواجهون مصيرهم وحدهم، حتى إنهم كانوا لا يعرفون

ماذا يفعلون بما في عهدهم من أسلحة ومعدات؟

لو حدث ذلك في أي بلد في العالم لاقتيد قادة الجيش إلى المحاكم. لكن قادة الجيش ووزير الدفاع ذهبوا بارجلهم إلى قوات الاحتلال وسلموا أنفسهم، والأغرب أننا نسمع من يصف هؤلاء بالأبطال.

سقطت بغداد بأقل من ساعتين، ودونما مقاومة. لا أهمية لتبجح البعض، وادعائه بأن بغداد لم تسقط ولن تسقط، فإذا كان دخول الأميركيين لبغداد واحتلالهم لها لا يعني سقوط المدينة، فماذا يمكن أن يُسمى ذلك إذاً؟

من يعود بذكرته إلى أيام المواجهة بين الجيش العراقي وقوات الغزو، ينتابه إحساس عميق بأنه لم تتح لجيشنا فرصة المواجهة الحقيقية ولا فرصة المقاومة، لا في بغداد فقط، التي كان من المتعذر، وفق أكثر المحللين تفاؤلاً، سقوطها بأقل من ستة أشهر، بل في كامل التراب العراقي. ومن يقارن بين مقاومة مدينة بالغة الصغر في جنوب العراق لقوات الاحتلال، التي امتدت لعدة أسابيع، وبين سقوط المدن الكبرى حتى من دون مقاومة (البصرة، بغداد، والموصل) يُصاب بالدهشة المصحوبة بالشك.

كانت أميركا تأمل تحويل العراق إلى بؤرة جذب للمنطقة، لكن السحر انقلب على الساجر، إذ أصبحت التجربة العراقية في ظل الاحتلال الأميركي كابوساً، وأسوأ مثال يمكن أن يُقدم لدول المنطقة.

عندما تخطى عدد قتلاها الألف، بدأت أميركا تُفكر عملياً في الانسحاب من محرقة العراق. محرقة لم تقتصر فقط على قتلى تجاوز عددهم

الأربعة آلاف، بل وصل الأمر إلى الخسائر المادية الفلكية التي تجاوزت مئات المليارات، إضافة إلى فقدان أميركا هيبتها، وانكشاف ضعفها، إذ أقر استراتيجيتها بأنها غير قادرة على شن حربين في موقعين، وفي آن واحد.

لذلك، فإن خروج الجيش الأميركي من العراق حاجة أميركية، ولكن كيف يكون ذلك الخروج، وعلى أي نحو؟

أغلب الظن أن أميركا تريد إيقاف النزف الذي عانت وتعاين منه، إذ من المتوقع أن تسعى إلى الخروج من أفغانستان أيضاً، ربما بعد خروجها من العراق بقليل، من دون خسارة النفوذ الذي حصلت عليه، أو حتى التقليل منه. إلا أن الأمر لا يتعلق برغبة أميركا، فهي لم تخرج بمحض إرادتها ورغبتها، وهي إن لم تخرج بهزيمة فإنها ستخرج بنصف هزيمة على الأقل. ولنصف الهزيمة تبعات، كما سيكون للاعبين الآخرين سواء في الملف الأفغاني، أو الملف العراقي كلمتهم التي على واشنطن لا الاستماع لها فقط، بل مراعاتها. وقبل هذا وذاك، هناك موقف العراقيين، وبالأخص الرافضين للوجود الأميركي في بلادهم، وهم موجودون بقوة الآن على الساحة ويملكون القوة والقدرة على الرد، ووقتما شاءوا. وبناءً على ذلك، فإن النفوذ الأميركي سواء في العراق، أو أفغانستان سيتأثر كثيراً في حالة الخروج العسكري الأميركي من البلدين، وتلك مسألة ينبغي أن يستثمرها العراقيون، وكذلك الأفغان، لتعزيز موقعهم السيادي، كما أن على دول المنطقة التعامل وفق ذلك المعطى.

* كاتب عراقي